

نسبة كفاية السيولة ومقترح تصنيف البنوك

لمصرف قطر المركزي

إعداد: د. خالد شمس العبدالقادر

يناير 2014

- 2..... المقدمة
- 2..... كفاية السيولة وسيناريو الظروف غير الاعتيادية والتأثير على النشاط الاقتصادي
- 4..... طبيعة مشكلة عدم كفاية السيولة في النظام المصرفي
- 5..... خطوط الأمان الحالية لكفاية السيولة في النظام المصرفي في قطر
- 6..... تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص إدارة السيولة ونسبه كفاية السيولة (أكتوبر 2012)
- 7..... نسبة كفاية السيولة الحالية والنسبة المقررة في بازل 3 (LCR)
- 8..... قدرة سيولة البنك على التحمل ونسبة كفاية السيولة مع مقترح تصنيف البنوك بها
- 11..... ملاحظات ختامية

المقدمة

هذه الدراسة تركز على مراجعة نسبة كفاية السيولة وفكرة إيجاد تصنيف للبنوك لتقدير المدى أو البعد الزمني الذي يمكن أن يتحمل فيه البنك سحب العملاء لودائعهم في الظروف غير الاعتيادية. فيمكن لأي بنك أن يمتص الصدمة في الأيام الأولى من الظروف غير الاعتيادية، وذلك عن طريق استخدام ما لديه من سيولة حاضرة. وإذا لم تكن للبنك إستراتيجية جادة فيما يخص بالموائمه بين مخاطر السيولة وتوظيف الأموال والاعداد لمواجهة الظروف غير الاعتيادية، فمن البديهي ان يواجه البنك مصاعب الوفاء بالسحوبات على الودائع مع استمرار تلك الظروف. وبالرغم من أن فلسفة الجهات الرقابية والاشرفية في العقد السابق (وكما في بازل2) كان منصبا على ضرورة تأمين مستوى كاف من رأس المال، إلا أن الأزمة المالية العالمية كان من ضمن أسبابها الرئيسية القصور في تحقيق سيولة كافية تزامنا مع توظيف الودائع في عمليات الائتمان ذات الجودة القليلة، مما انعكس سلبا على قدرة البنك على استرجاع المبالغ الموظفة في الائتمان والاستثمارات المختلفة لدعم السيولة.

كما تبين الدراسة كيف أن العجز في السيولة قد ينشأ بسبب أن الفترة الأولى خلال الظروف غير الاعتيادية قد تشهد تخلفا في التدفقات النقدية من ائتمانات قد تركز حلول آجالها خلال الظروف غير الاعتيادية. ولهذا تحت الدراسة على أن يكون في حساب نسبة كفاية السيولة مزيج وتنوع أكبر في الأوزان للموجودات والمطلوبات، ليس من حيث طبيعة كل بند بهما ودرجة جودته فحسب، بل أيضا من حيث تركيزات الآجال. كما تقترح الدراسة نسبة كفاية السيولة أخذًا بهذا البعد، مع إيجاد تصنيف للبنوك بناء على نسبة كفاية السيولة بها.

كفاية السيولة وسيناريو الظروف غير الاعتيادية والتأثير على النشاط الاقتصادي

في كل الأحوال، يلتزم البنك بتوفير المبالغ المودعة لأصحابها في حالة رغبة العملاء في السحب من وداائعهم. وفي الأحوال غير الاعتيادية، ستشهد البنوك نفادا تدريجيا للسيولة لديها مع استمرار تلك الظروف لفترات أطول. ومع تأزم الوضع، ستتنامى موجة من التخلف عن السداد، فيصعب على البنك تحصيل الائتمانات المستحقة على عملائه المدينين، مما سيؤثر على التدفقات النقدية الداعمة للسيولة. وقد يواجه البنك أيضا صعوبة في تسييل استثماراته (خاصة الأوراق المالية)، وقد يلحظ البنك أن سوق الأوراق المالية يمر بانخفاضات متسارعة، كما وستصبح عملية البيع غير مجدية بسبب التزام عليها، خاصة إذا اتسم السوق بعدم العمق وقلة صنّاعه، الأمر الذي سيعمّق من مشكلة السيولة. وقد تسوء تلك الظروف وتعم كل النظام البنكي مع ظهور موجة تآكل في الثقة، فقد يصل الأمر الى أن تصبح عملية السحب من الأرصدة خارجة عن سيطرة بعض أو معظم البنوك في القيام بالوفاء بمتطلبات السحب غير الاعتيادي، مما قد يؤدي فعلا الى انهيار بعض البنوك وحوادث تأثير سلبي على النظام المصرفي برمته.

لذلك، وفي الأحوال غير الاعتيادية، ينشغل البنك في التركيز على السيولة لتوفيرها. ومن شأن ذلك أن يكون على حساب نشاط التمويل الذي سيتقلص كثيرا. وحتى يجذب البنك سيولة إلى حساباته، قد يروج نسبيا تنافسية لعوائد الودائع، وذلك تشجيعا على استبقاء السيولة بل وجذبها من بنوك أخرى. كما وستقوم البنوك بفرض نسب عالية على فوائد التمويل لتغطية تكاليف فوائد هذه الودائع، مقلصا بذلك الطلب على الائتمان.

إن التوقف أو الضعف الكبير في الائتمان سيعمق من مشكلة السيولة في كل الاقتصاد، وهذا ما سينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي ونموه، فضلا عن حدوث انخفاض حاد لاسعار الاصول (مثل العقار والأسهم) نظرا لانحسار الطلب وشح التمويل المحرك لهما. وسنجد من ضمن من سيعرض أصوله للبيع قطاع كبير من المدينين، وذلك لتأمين أكبر قدر من الأموال التي يمكن ان تسدد في مقابل انتماناتهم، وهذا ما سيزيد العرض عن الطلب بشكل اكبر، مسببا انخفاضات أكبر في الأسعار. ونتيجة لانخفاض أسعار الأصول، ستصبح الأصول المضمونة في مقابل الائتمان اقل قيمة، الأمر الذي سيؤدي الى تآكل جودة الضمان وطلب المزيد من الضمانات عند جدولة الديون.

وقد حدث هذا السيناريو في قطر تزامنا مع الأزمة المالية التي وصلت إلى الاقتصاد القطري ابتداء من الربع الرابع من سنة 2008، حيث أصيب بعض قطاعات الاقتصاد (خاصة قطاع العقارات والأسهم) بالجمود التدريجي بسبب تناقص الطلب. كما ارتفعت أسعار الفائدة البنكية على الودائع والائتمان، وانخفض الائتمان، وتعاضم لدى المستثمرين لهف بيع الأصول والتزام على ذلك، مسببا كل ذلك إرباكا للنظام المصرفي وتقلصا في النشاط الاستثماري.

وقد استدعى هذا الوضع التدخل الحكومي لدعم القطاع المالي، متمثلا في عدد من الإجراءات: كضخ السيولة في النظام المصرفي عن طريق شراء المحافظ العقارية للبنوك، وكذلك شراء الحكومة (بواسطة جهاز قطر للاستثمار) أسهم البنوك بعد زيادة رأسمالها بنسبة لا تقل عن 10% من عدد أسهمها، وتم أيضا السماح للبنوك بتخفيض رأسمالها عن طريق شراء أسهمها في بورصة قطر، فضلا عن دعم الحكومة للبورصة القطرية عن طريق التدخل المباشر بالشراء لمنع موجة الانخفاضات الحادة. وبالرغم من أن هذه الاجراءات انقذت النظام المصرفي من تداعيات الأزمة العالمية ومن السحوبات الكبيرة للودائع، إلا ان النشاط التمويلي كان بطيئا في النمو والعودة الى المستويات الطبيعية والمبررة التي كانت عليها قبل الازمة العالمية في 2008.

ولا شك أن التدخل الحكومي في ضخ السيولة في الاقتصاد جاء ليعيد الثقة إلى النظام المالي والمصرفي في قطر. ولو تم الترويج بين تكلفة الحكومة من هذا التدخل المبكر في دعم الثقة وما كان سيتكبدته الاقتصاد من ضعف كبير في الأداء الاقتصادي في حالة اصابة النظام المصرفي بالانهيار، سنصل بتلك المقارنة الى حقيقة، وهي أن فاتورة التدخل المبكر لانقاذ النظام المصرفي او دعم الثقة فيه ستكون أقل بكثير. وبالرغم من أن النظام المصرفي في قطر كان أفضل من غيره من ناحية الملاءة والسيولة بشكل عام، إلا أن التدخل الحكومي كان مهما لازالة القلق بشكل كامل عن النظام المصرفي في قطر.

ولا شك أن الأزمة المالية في عام 2008 نبهت الى ضرورة التركيز على أن النظام المصرفي في قطر لا بد أن تكون لديه الجاهزية التامة - ليس في جانب كفاية رأس المال فحسب، بل أيضا في جانب

وجود كفاية مطمئنة من السيولة وتوظيف للودائع بمسؤولية أكبر، بما يحقق الاستمرار في النشاط الاقتصادي ونمو مستدام للاقتصاد.

طبيعة مشكلة عدم كفاية السيولة في النظام المصرفي

من المعروف أن البنوك لديها حسابات مختلفة في جانب الودائع. ويمكن التركيز على طبيعة كل حساب من ناحية حرية السحب وتاريخ الاستحقاق من تلك الحسابات. وسنستعرض ذلك في الآتي:

○ الحساب الجاري أو حساب تحت الطلب: ويتصف هذا الحساب بالسحب الحر من قبل المودع. ويلتزم البنك بتوفير المبلغ المراد سحبه في نطاق الرصيد المودع وقت الطلب. وعموماً، فإن هذه الحسابات ليس لها أجل استحقاق حتى يستعد البنك مسبقاً لتوفير المبلغ المطلوب سحبه، وإنما يكون على استعداد تام ومستمر لتوفير المبلغ المراد سحبه متى ما شاء المودع ذلك.

○ حساب التوفير: هذا الحساب شبيه بالحساب الجاري من حيث حرية السحب، غير ان السحب من هذا الحساب لا يتم بشيك، بل يسمح للعميل بتحويل المبلغ المراد سحبه من التوفير الى الجاري لسحبه بشيك، أو أن يُعطي العميل تعليمات للبنك بطلب التغطية من حساب التوفير في حالة عدم كفاية رصيد الحساب الجاري. والمهم ان هذا الحساب ليس له تاريخ استحقاق ليساعد البنك مسبقاً على تدبير المبلغ المراد سحبه، وإنما يكون البنك أيضاً على جاهزية مستمرة لتلبية رغبة صاحب الحساب في السحب من ودائعه.

○ حساب الوديعة لأجل: يتميز هذا الحساب بوجود قيود غير ملزمة على السحب. ولا يُقدم صاحب الحساب على سحب وديعته إلا بعد مضي الفترة المتفق عليها مع البنك نظير عائد نقدي. وفي هذا النوع من الاتفاق بين المودع والبنك، يُقبل المودع خسائر عوائد هذا الحساب في حالة السحب أو كسر الوديعة. لذلك، فإن البنك عليه أن يوفر المبلغ المطلوب سحبه متى ما أراد المودع سحب المبلغ، حتى لو استغنى عن عوائد الحساب.

وبالرغم من أن الممارسة العامة في البنوك هي استخلاص الجزء المستمر من الودائع لبناء سياسة السيولة والائتمان، إلا أن البنك يواجه في حقيقة الأمر مشكلة عدم التكافؤ في الالتزامات بين حسابات الودائع وتوظيف الودائع في الائتمان. حيث أن المودع يمكن أن يستخدم حقه الذي وفره البنك له في أن يسحب من أرصده دون أي قيود ملزمة عليه، حيث لا وجود لتواريخ استحقاق على حسابي الجاري والتوفير، ولا وجود لحق يلزم المودع بعدم السحب من وديعته كما هو في حساب الوديعة لأجل.

أما إذا نظرنا الى جانب توظيف واستخدام الأرصدة المودعة من قبل البنوك وذلك بتوجيهها الى الائتمان، فإننا نلاحظ أن لا وجود لحق يمكن ان يستخدمه البنك على مدينه في استدعاء الاموال التي

وظفها في الائتمان قبل حلول تاريخ الاستحقاق عليها. كما أنه لا يوجد هناك سوق لتداول الائتمانات البنكية في حال رغبة البنك خصم الائتمان أو بيعه في ذلك السوق للحصول على السيولة.

لذلك يواجه البنك مخاطر نشأت من عدم التوافق والتواءم في التزامات البنك تجاه عملائه المودعين من ناحية، واتجاه عملائه المقترضين من ناحية أخرى - وبالتالي بين الأيداع والإئتمان. وهذا ما يحتم من وجود استراتيجية لدى البنك للتخلص من هذا النوع من المخاطر التي تؤثر على السيولة. وتأتي هنا أهمية كفاية السيولة وقدرة البنك في اللجوء الى مصادر سيولة أخرى، مثل النقدية والاحتياطيات والاستثمارات القصيرة الاجل والقروض القصيرة الأجل وكذلك المبالغ التي يمكن أن يقترضها البنك لسد أي عجز في السيولة لمواجهة السحوبات غير الاعتيادية.

خطوط الأمان الحالية لكفاية السيولة في النظام المصرفي في قطر

لقد وضع مصرف قطر المركزي تعليمات تعد بمثابة خطوط أمان لسلامة وحصانة القطاع المصرفي. ومن المفترض أن تكون تلك التعليمات ساعدت البنوك في تعزيز قدراتها الكلية لمواجهة أية مشكلة في الظروف غير الاعتيادية. ويمكن ان نعدد خطوط الامان الحالية المنضوية تحت تعليمات المصرف المركزي في النقاط الآتية:

1. كفاية رأس المال. أصدر مصرف قطر المركزي تعليماته للبنوك بشأن نسبة كفاية رأس المال (والاحتياطيات المتراكمة) بحيث لا تقل عن 10% (بزيادة 2% عن الحد الأدنى المقرر في بازل 2). وتعتبر نسبة كفاية رأس المال عامل مهم في تحري الدقة في اختيار الأصول وتنفيذ ائتمانات ذات جودة عالية، حيث إن نسبة كفاية رأس المال ستحد البنوك من التوسع غير المبرر في الأصول. وما يهمننا هنا أن نسبة كفاية رأس المال لا تعنى بالضرورة أن البنك مجهز بشكل جيد من ناحية كفاية السيولة، لأن رأس المال قد لا يكون دائما في حالة سائلة، بل في كثير من الأحيان يكون متجسدا في الأصول القصيرة و/أو الطويلة الأجل و/أو الأصول الثابتة.

2. الاحتياطي الالزامي. يعتبر الاحتياطي الالزامي من خطوط الأمان المهمة لمواجهة عدم كفاية السيولة، حيث ان تعليمات المركزي تشير إلى استقطاع ما نسبته 4.75% من اجمالي الودائع لصالح الاحتياطي الالزامي. وهذا الاحتياطي يكون دوما في حالة سائلة.

3. احتياطي المخاطر. اعتمادا على تعليمات مصرف قطر المركزي، يجب على كل بنك أن يرصد ما نسبته 2% من اجمالي الائتمان في شكل احتياطي مخاطر. ويُتوقع أن يكون هذا الاحتياطي في حالة تصلح تحويلها الى سيولة لتساهم في مواجهة اي مشكلة تتعلق بعدم كفايتها.

وتعتمد خطوط الأمان هذه على كفاءة وفاعلية أدوات الرقابة والاشراف لدى المصرف المركزي، وكذلك الالتزام التام من ناحية البنوك بتلك التعليمات حتى يكون لديها وضع استباقي لمواجهة الظروف غير الاعتيادية التي قد يمر بها البنك او النظام المصرفي برمته.

تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص إدارة السيولة ونسبه كفاية السيولة (أكتوبر 2012)

تشير تعليمات البنوك (أكتوبر 2012) إلى أن المصرف المركزي طلب من البنوك فيما يتعلق بإدارة السيولة كما هو مقتبس وبشيء من التصرف من صفحة 255 كآلاتي:

1. تحديث سياسية ادارة السيولة بما يتلائم مع الظروف العادية وغير العادية، وذلك بتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر مصادر الاموال وكيفية استمرار التدفق الى البنك في كل الأحوال، ووضع حدود مرنة للاعتماد على الودائع.

2. وضع خطط لمواجهة الطوارئ وذلك بمراجعة آجال الاستحقاق لموجودات ومطلوبات البنك.

3. وضع سيناريوهات في حالة تعرض البنك لمخاطر السيولة وكيفية سداد الالتزامات في حالة لظوارئ liquidity stress testing مثل افتراض سحب مفاجئ. وعلى البنك وضع الاجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة تلك المخاطر عن طريق:

أ. وضع الحدود الدنيا للموجودات السائلة التي يتعين على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات الطارئة.

ب. قدرة البنك في الحصول على مصادر اموال اضافية من السوق وذلك من خلال اعداد ترتيبات مع بنوك اخرى لتحديد سقف ايداع (اقتراض) يسهل استخدامها وقت الحاجة.

ت. قياس ومتابعة ومراقبة التدفقات الفعلية

إنتهى الاقتباس.

إن كل هذه التعليمات جاءت لتدعم وضع السيولة لدى البنوك لمواجهة أية مخاطر، وخاصة في الظروف غير العادية. وهذا يبين مدى وعي المصرف المركزي بأهمية أن تكون البنوك على جاهزية تامة لأي ظرف طارئ.

هذا، وقد وضع المصرف المركزي نسبة كفاية السيولة، والذي يُعد مؤشرا لقياس جاهزية السيولة لدى البنوك في مواجهة مخاطر السحب غير الاعتيادي. كما أن المصرف المركزي بصدد تحديث تلك النسبة. وسنتطرق لهذا الموضوع في البند التالي.

نسبة كفاية السيولة الحالية والنسبة المقررة في بازل 3 (LCR)

إن نسبة كفاية السيولة هي من أهم النسب التي تهتمنا في جانب معرفة مدى جاهزية البنوك في الوفاء بطلبات سحب الودائع في الظروف غير الاعتيادية. فكلما كانت النسبة عالية (واحد صحيح فما أعلى) كلما كانت لدى البنك القدرة على توفير السيولة لمواجهة السحب غير الاعتيادي من الودائع.

وحسب تعليمات المصرف للبنوك الواردة في كتاب "تعليمات للبنوك" صفحة 257 و 258 لسنة 2012، فإن نسبة كفاية السيولة تُحسب كنتاج تقسيم البسط على المقام كالآتي:

○ البسط: ويركز على النقدية التي تملكها البنوك. وتتكون النقدية من أرصدة البنوك في حساباتها وفي المصرف المركزي ولدى البنوك الأخرى والبنوك بالخارج، وتؤخذ نسبة 100% من تلك الأرصدة في البسط. إضافة الى نسب عالية من استثمارات الاوراق المالية القصيرة الأجل أو المتداولة لتلك البنوك.

○ المقام: ويتكون من عدة بنود منها 25% من ودائع العملاء، 45% ودائع البنوك، 40% ودائع لأجل اقل من سنة، و30% ودائع لاجل من 1 الى 2 سنة، و 25% ودائع لأجل من 2 الى 3 سنة، و20% لودائع اكثر من 3 سنوات، 30% من السقوف الائتمانية غير المستغلة ، ... الخ.

ويجب أن تحرص البنوك على أن لا يقل حاصل قسمة البسط على المقام عن 1 صحيح. وكلما كان اكثر من ذلك المستوى، دلّ على سيولة أكبر مقابل المطلوبات على البنك.

وقد تراوحت هذه النسبة في القطاع المصرفي في قطر بين الانخفاض والارتفاع عن الواحد الصحيح في السبع سنوات السابقة. فقد سجلت النسبة مستوى أعلى بقليل من 0.80، كما سجلت ارتفاعا وصل الى ما دون الـ 1.30 خلال السنوات من 2008 الى 2012.

المهم هنا وفي هذا الصدد أن الأوزان الموضوعة في جانب المقام (او المطلوبات) لنسبة كفاية السيولة قد لا تكون ملائمة بدقة كافية للظروف غير الاعتيادية. وقد علم كاتب الدراسة من خلال بعض لقاءاته بخبراء في مصرف قطر المركزي أن هذه النسبة أصبحت قديمة وأن المصرف المركزي بصدد تغييرها واستحداثها بأوزان وبنود جديدة، وذلك عن طريق تبني النسبة المقترحة والمقررة في بازل 3 وهي نسبة تغطية السيولة، كمؤشر معتمد لكفاية السيولة في السنوات القادمة.

ونسبة التغطية في بازل 3 Liquidity Coverage Ratio (LCR) تهتم بمدى قدرة البنك على تغطية صافي التدفقات الخارجة، وذلك عن طريق مصادر السيولة المقررة في معادلة نسبة التغطية ولفترة شهر. وقد أرسل مصرف قطر المركزي إشعارا إلى البنوك بخصوص العمل بهذه النسبة الحديثة. وطلب المركزي من البنوك إجراء دراسة "مدى التأثير" لمعرفة أثر تبني تلك النسب على عمل البنوك. وحدد المصرف المركزي فترة 5 سنوات لتطبيق النسبة تدريجيا، ومن مستوى لا يقل عن 60% في سنة 2014 و 70% سنة 2015 و 80% سنة 2016 و 90% سنة 2017 و 100% سنة 2018. وسيفرض المركزي غرامات على كل بنك لا يتفقد بالنسبة المقررة في كل سنة.

وما تختلف عنه نسبة التغطية في بازل 3 عن النسبة المشروحة في هذه الدراسة، وكما هو مبين في البند التالي، أنه سنرى كيف أن العجز في السيولة قد ينشأ بسبب ان فترة الشهر قد تتركز بها تخلفا في التدفقات النقدية من ائتمانات حلت آجالها خلال الفترة المبكرة من الظروف غير الاعتيادية. وقد ينشأ عن ذلك عجز يفوق ما احتاط به البنك حتى في حالة تحقق نسبة 1 صحيح في نسبة التغطية أو كفاية السيولة. لذلك نقترح أن يعطى وزنا أكبر (من 40% الحالي حسب بازل 3) في المقام بالنسبة للائتمانات التي ستحل خلال الشهر، حيث إن النظام المصرفي في قطر قد عانى من هذه المشكلة بشكل ملحوظ خلال أزمة 2008.

الأمر الآخر، نقترح ان تعطى لسحب الافراد نسبة أو وزنا أعلى مما هي مقررة حاليا في بازل 3 (10%) بسبب أن بعض البنوك في قطر خلال أزمة 2008 كانت قد شهدت نقلا من قبل الأفراد لأرصدهم من البنوك الأضعف الى البنوك الأقوى او لها سند مباشر من ملكية الحكومة وحساباتها، كبنك قطر الوطني.

إضافة الى ذلك، تحت الدراسة على ان لا تعطى حسابات ودائع الحكومة وزنا كبيرا (كما هو حاليا 40% في بازل 3) بسبب ان البنوك في وقت الازمات يمكن ان تتفاوض مع الحكومة لابقاء ودائعها كنوع من الدعم خلال الازمات.

ولهذا نقترح في البند الآتي أن يكون في حساب نسبة السيولة مزيج وتنوع أكبر من الأوزان للموجودات والمطلوبات النقدية والقصيرة والطويلة والأجل، مع تركيزات الأجال بالنسبة للائتمانات والودائع، مع ايجاد تصنيف للبنوك حسب تحقيقها لنسبة كفاية السيولة.

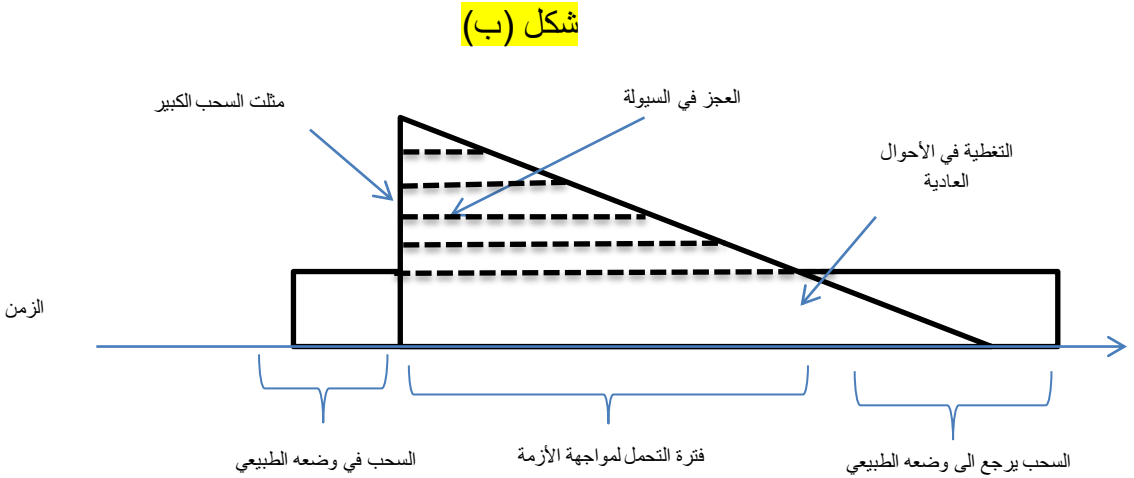
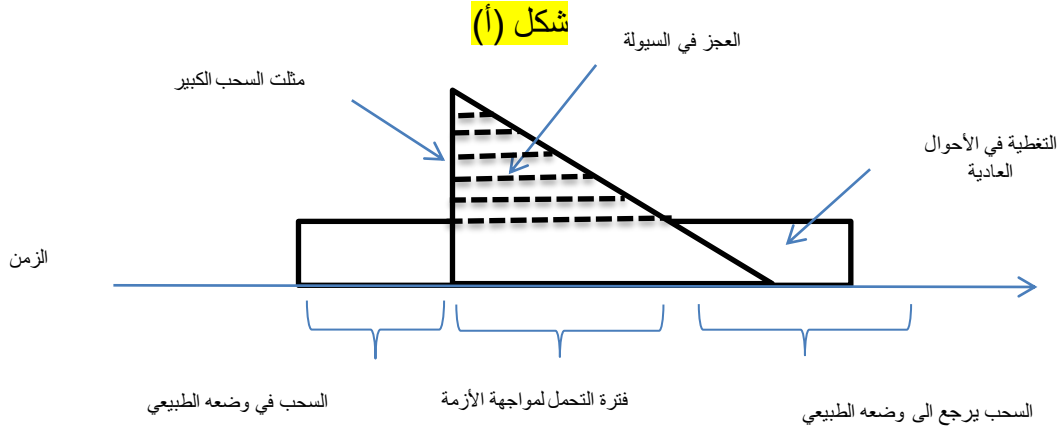
قدرة سيولة البنك على التحمل ونسبة كفاية السيولة مع مقترح تصنيف البنوك بها

إن تبني بازل 3 نسبة التغطية لتقيس قدرة البنك على الوفاء بالسحوبات على الودائع خلال فترة شهر جاء على خلفية أن فترة الشهر الأول الذي قد يتخلله حدوث ظرف غير اعتيادي هو أهم فترات اختبار الصمود والتحمل لإدارة السيولة في البنك.

ولكن قد تكمن المشكلة في أنه خلال الفترة غير الاعتيادية قد تشهد البنوك عجزا في التدفقات النقدية بسبب زيادة التخلف عن سداد الائتمان نتيجة تركز الأجال خلال أزمة ما قد يمر بها الاقتصاد. كما أن التنبؤ بطول أو قصر فترة الظروف غير الاعتيادية أمر يصعب تقديره، وبالتالي فإنه كلما طالت فترة الظروف غير العادية، فإن القدرة على تحمل فترة أطول للوفاء بالمطلوبات وبما يدعم السيولة لتغطية العجز سيسندعي فترة تحمل أطول من الشهر.

ويمكن تحليل مدى قدرة البنك على الوفاء واختبار فترة الصمود لديه بالرسم البياني المبين أسفله في شكل (أ) و (ب) حيث الفرق بين الشكليين يتمثل في طول أو قصر فترة التحمل والصمود المطلوبة

لمواجهة المطلوبات على البنوك. فالسحب الافتراضي يكون بمثلث ذو زاوية قائمة من اليسار ليدل على وجود حالة سحب غير اعتيادية (بسبب وقوع أزمة ما)، وزاوية حادة من قاعدة المثلث جهة اليمين ليبيّن المدى الذي سيستمر فيه السحب غير الاعتيادي، حيث إن السحب يكون كبيراً في الأيام الأولى ثم يقل مع عودة الثقة ومع استجابة البنوك للسحب غير الاعتيادي بما لديهم من نقدية وأموال سائلة.



ويشير شكل المستطيل إلى ما احتاط به البنك وما تبناه في شأن كفاية السيولة من الموجودات السائلة التي يتعين على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات الطارئة من أموال في البنك أو من مصادر أموال إضافية من السوق.

والمثلث البارز (المخطط) يدل على عجز السيولة خاصة في الأحوال غير العادية حيث ينبغي على البنك تدبير المبلغ، وإلا ستتزعزع الثقة من عدم القدرة على السداد. وقاعدة المثلث المخطط تشير إلى مستوى أو فترة الصمود المطلوبة. ولهذا، كلما كان الضلع الأعلى المائل لليمين للمثلث حاداً (كما في الشكل أ) كلما قلت الفترة اللازمة للتحمل المبيّنة في قاعدة المثلث. وكلما كان الضلع مفروشاً (منبسّطاً)، طالّت الفترة المطلوبة للتحمل (شكل ب). المهم هنا هو كيف يمكن للبنك مواجهة مساحة المثلث البارز (المخطط) والتي تبين عجز السيولة وفترة التحمل المطلوبة.

وهنا، يجب التركيز على تقدير فترة التحمل أو اكبر فترة يمكن ان يتحمل فيها البنك الصدمة. لذلك يمكن ان نتفق على حقيقة وهي انه كلما كان البنك لديه ادارة سيولة جيدة بحيث يستطيع من خلالها البنك ان يلبي السحب الكبير أو العجز في السيولة من مصادر البنك ومن مصادر اخرى، كلما كان البنك قادرا على التحمل لفترة أكبر. وهذا يمكن تقديره عن طريق نسبة كفاية السيولة او حتى معادلة البسط والمقام لنسبة كفاية السيولة. فكلما كانت النسبة تزيد عن الواحد الصحيح، كلما دل ذلك على قدرة أكبر لتحمل فترة أكبر في الظروف غير الاعتيادية.

لذلك يمكن ان نورد طريقة لحساب كفاية السيولة ثم تصنيف البنك حسب النسبة المقترحة كالآتي:

● أولاً: مكونات نسبة كفاية السيولة:

- في معادلة البسط والمقام، يمثل البسط كل ما يملكه البنك من نقيه بالبنك وأرصدة مودعه بالداخل والخارج وأرصدة بالنقد الأجنبي واحتياطات وأصول يمكن تسيلها في الاجل القصير كالأسهم والسندات والمعادن الثمينة، وكذلك من سيولة نقدية وايداعات توضع لديه، وقروض كلما سمحت ملائمة البنك في الحصول عليها.
- كما يمثل المقام الودائع بمختلف انواعها، وتتراوح النسب حسب التوقع المتعارف عليه، حيث ان الحسابات الجارية والتوفير تكون نسبة السحب منها بشكل اكبر من الودائع الأخرى كالودائع لأجل والودائع الحكومية. ومن هذا المنطلق توضع نسبة (او وزن) اكبر في المقام للحساب الجاري والتوفير وأقل للودائع لأجل ثم أقل للودائع الحكومية (لأنها قابلة للتفاوض وابقائها دون سحب). كما توضع نسب (اوزان) مختلفة للمطلوبات على البنك، لتبدأ بنسب أعلى لشهادات الإيداع والسندات ذات الاستحقاقات القريبة الأجل ثم نسب أقل للاستحقاقات ذات الأجل الأبعد، وكذلك نسب اعلى للقروض ذات الاستحقاقات القريبة ونسب اقل للقروض ذات الاستحقاقات الأبعد، ونسب أقل للقروض وشهادات الإيداع القابلة للتفاوض أو القروض من الحكومة.

● ثانياً: التصنيف المقترح:

- وبناء على النسبة أعلاه، يمكن اقتراح تصنيف البنوك حسب نسبة كفاية السيولة المحققة. فكلما كان حاصل قسمة البسط على المقام رقم أكبر من الواحد الصحيح فإن البنك في هذه الحالة سيكون لديه تصنيف أعلى، لان ذلك يدل على أن لدى البنك قدرة اكبر وفترة تحمل أطول في الظروف غير الاعتيادية. وكما هو معمول به، يجب ألا يقل حاصل النسبة عن العدد 1، بمعنى ان كل ريال في المطلوبات السائلة والقصيرة الأجل يقابله ريال من الموجودات النقدية السائلة او قابلة للسيولة السريعة. والبنك الذي يحقق نسبة الواحد الصحيح، سيكون في التصنيف الحدي (اي جودة مقبولة). إن البنك الذي يحقق هذا التصنيف قد يواجه درجة من المخاطر، بسبب ان قدرة التحمل لديه تكون عند الحد الأدنى، كما أن قدرته على مواجه العجز (كما يبناه في المثلث المخطط) أقل من البنوك ذات التصنيف الأعلى.

- ويرتفع تصنيف البنك كلما حقق مستوى يفوق الواحد الصحيح، فمثلا ممكن أن نصنّف البنك الذي تكون فيه نسبة التحمل ما بين 1.2 الى 2.5 بجودة مرتفعة،

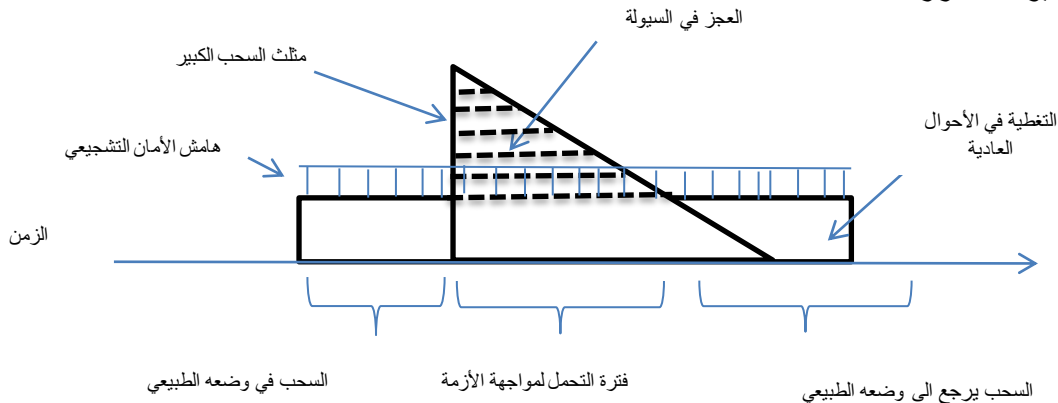
والبنك الذي يحقق أعلى من 2.00 بجودة ممتازة لتعني قوة تحمل أطول. فالبنك ذو التصنيف العالي سيكون في وضع احتياج السيولة أقل للتدخل الحكومي لمساعدته، كما أن ذات البنك قد تتعدى قدرته ليساعد بنوكا أخرى لسد العجز، وقد يدل ذلك التصنيف على أن القدرة التمويلية للبنك الذي لديه نسبة سيولة عالية قد تستمر حتى في الظروف غير الاعتيادية.

إن تصنيف البنوك من ناحية كفاية السيولة يشتق أهميته من أهمية كفاية السيولة للنظام المصرفي. فهي تدرج في إطار الترغيب كسياسة يمكن أن يستخدمها المصرف المركزي إلى جانب سياسة فرض العقوبة في حالة المخالفة. فكما أن المصرف سيفرض غرامة على أي بنك قد تنخفض عنده نسبة كفاية السيولة عن النسبة المطلوبة بالتعليمات، فيمكن كذلك أن يرغب البنك عن طريق التصنيف المقترح في أن تقوم تلك البنوك في أخذ حيلة أكبر في تحقيق نسب اختيارية أعلى من نسبة كفاية السيولة المقررة من المصرف المركزي. وهذه النسبة الأعلى لا تشكل فقط دعما وثقة بالنظام المصرفي، بل تعطي مجالاً للبنوك للمنافسة في تسويق أنفسهم من حيث الأمان والاستقرار.

إن اقتراح مثل هذا التصنيف يتيح أيضا مجالاً في التنبؤ بالبنك الذي يستطيع الصمود لفترة أطول لمواجهة مشكلة عجز السيولة في الحالات غير الاعتيادية، وهذا بالطبع لايعنى التنبؤ بطول أو قصر فترة الظروف الاعتيادية.

ملاحظات ختامية

- بمجرد إقرار نسبة كفاية السيولة (سواء الحالية أو بما قرره بازل 3) لا تقل عن الواحد الصحيح مدعوما بفرض غرامة عند تسجيل أي بنك نسبة تقل عن الواحد الصحيح، فإن ذلك من شأنه أن يحث البنوك على تأمين هذه النسبة من كفاية السيولة، لدرجة أنه قد نرى بنوكا تحاول أن تؤمن مقدارا أعلى للنسبة وذلك للحيلولة دون انخفاض نسبة السيولة عن الواحد الصحيح. وعلى الرغم من أن الدراسة تؤيد استخدام عامل فرض الغرامة، إلا أن الدراسة تحث أيضا على أن يكون هناك نوع من التشجيع لأي بنك على تحقيق نسبة أكبر من النسبة المقررة. لذلك، فإن طريقة الغرامة (في حال انخفاض نسبة كفاية السيولة للبنك عن المقررة) مضافا إليها أيضا طريقة التصنيف، ستنجح الأخيرة المجال للبنوك على التنافس في إبراز وضع أفضل للسيولة بتحقيقها تصنيف عال لنسب السيولة. الأمر الذي يكسبها سمعة أفضل وثقة أعلى لدى المودعين، وهذا ما سينعكس أيجابا على نشاط البنك. وهذا من شأنه أن يزيد هامش أمان آخر الى الجهاز البنكي يمكن تسميته بهامش الأمان التشجيعي، ويمكن تمثيله في بالشكل بخط يفوق خط نسبة كفاية السيولة المقررة.



● وجه المصرف المركزي خطابا الى البنوك يبين فيه عزمه على تطبيق نسب كفاية السيولة حسب مقررات بازل 3، وأن على البنوك التقيد بهذه النسب بشكل تدريجي ابتداء من 60% في سنة 2014 إلى أن تصل النسبة إلى 100% سنة 2018. وبالرغم من أن نسبة 60% مع كل المكونات ستساعد على تأقلم متدرج للقطاع المصرفي مع الوضع المعتمد لنسب السيولة، إلا أن في الأمر ملاحظتين:

○ ان تقليل النسبة دون الـ 100% يعنى تعريض مستوى السيولة في الجهاز البنكي الى مخاطر عدم كفايتها خاصة في ظروف طارئة غير متوقعة خلال السنوات القادمة. لذا نقترح الآتي:

■ بالتزامن مع النسبة المطلوبة فننصح بتطبيق نسبة كفاية السيولة المعمول بها الحالية بحيث لا تقل عن 100% لحين الوصول الى نسبة اشمل كما في بازل 3.

○ يمكن استخدام اسلوب آخر لتطبيق بازل 3 وهو اسلوب - متدرج ايضا - ولكن مع مستويات عالية من نسب كفاية السيولة. بمعنى، ان يتم التركيز على مكونات محددة من نسب كفاية السيولة بدلا من كل المكونات التي ذكرت في بازل 3 ويقوم البنك بالمحافظة على نسبة لا تقل عن مثلا 90% في كل سنة بالنسبة لهذه المكونات. ثم في السنة الأخرى تضاف مكونات جديدة كما هي موجودة في بازل 3، وهكذا الى ان تأتي في آخر سنة من برنامج تطبيق بازل 3 لتطبق كل مكوناتها على البنوك.

● من العناصر المعروفة التي قد تحد من رغبة البنوك في قبول نسب عالية من كفاية السيولة هي رغبتهم في تحقيق نسب عالية من العائد على استثمار الودائع. فكلما وجه البنك السيولة في الظروف العادية الى احتياطات لدعم السيولة، فإن ذلك من شأنه أن يكون على حساب توظيف أموال اكثر في الائتمان والاستثمارات المختلفة المدرة للعوائد للبنك. وبالتالي قد يرى البنك أن زيادة التحوط في السيولة (اي نسبة كفاية السيولة أعلى من 1 صحيح مثلا) سوف تزيد من تكاليف الفرصة الضائعة بسبب العوائد الضائعة. ولكن، ينبغي دائما ان ينتبه البنك الى الأهمية العظمى للجهاز المصرفي في الاقتصاد، وأن أي أزمات تلحق به فإن كافة القطاعات الاقتصادية ستتأثر سلبا، وستكون تكاليف تصحيح وضع الجهاز المصرفي والاقتصاد باهضة جدا، وقد تفوق تكاليف الفرص الضائعة للعوائد التي كان البنك يحرص عليها من استبقاء سيولة كافية او فائضة عنده. لذلك فإن تحقيق كفاية السيولة في مواجهة الظروف والازمات أمر مهم لسلامة القطاع المالي والاقتصاد ككل.

● بالرغم من أن البنوك قد يمكن ان تجتاز مرحلة الضغط في الظروف غير العادية، إلا انه ينبغي الا يتوقف النشاط الاقتصادي كنتيجة لتقليص التمويل، وبشكل يعرقل او يتسبب في انهيار بعض القطاعات الاقتصادية بما يسبب أيضا هبوطا كبيرا في أسعار أصولها. فبالرغم من ان النظام المصرفي في قطر تميز عن غيره في قدرة جيدة نسبيا على مجابهة عجز السيولة بسبب وضع السيولة الجيد لدى بعض البنوك وكذلك التدخل الحكومي بضخ أموال في النظام المصرفي خلال أزمة سنة 2008 وغيرها من فترات المصاعب، إلا أن المشكلة كانت تكمن في أن البنوك كانت تتبالغ في التحرز والتحوط من مخاطر الائتمان. لدرجة أن معظم البنوك كانت قد جمدت أو قلصت التمويل الى حد بعيد بما أثر على حركة النشاط الاقتصادي، وسبب في تدهور كبير لبعض أسعار الأصول التي كانت البنوك ناشطة بقوة في عملياتها الائتمانية. وكان معظم البنوك خلال فترة الأزمة قد أهمها تدبير السيولة وابقائها في البنك، فضلا عن أن المستثمرين اصحاب المشاريع الاستثمارية كانوا أيضا مترددين في طلب الائتمان بسبب عدم وضوح المسار

الاقتصادي. لذلك ينبغي التركيز على عدم دخول الاقتصاد في وضع الجمود وتدهور النشاط حتى لا يفاقم من وقع وتأثير الازمة التي قد تؤدي الى تقليص الائتمان بشكل كبير عن معظم الأنشطة الاقتصادية.

- ضرورة تعزيز سوق فاعل ونشط للأوراق المالية قصيرة الأجل محليا وبما يعزز مصادر السيولة في حال تسييل الاصول المالية قصيرة الأجل. فنظرا لقلّة أدوات التمويل القصيرة الأجل واقتصارها حاليا على الأذونات الحكومية في قطر، إلا ان هذا السوق يمكن ان يتطور محليا ليشمل الأوراق المالية القصيرة الأجل، وذلك بتشجيع الاصدار من قبل الشركات المحلية ذات التصنيف العالي في الدخول في هذا السوق. إن وجود مثل هذا السوق سيشجع البنوك على استثمار فائض السيولة في قنوات استثمارية قصيرة الأجل وتساعد على تسييلها في حالة الحاجة الى السيولة.
- ضرورة أن يكون لدى البنوك محفظة استثمارية متنوعة بحيث تبنى بكفاءة عالية، خاصة تلك المحفظة المتعلقة بالأجل القصيرة الأجل بحيث يكون بها تنوع جغرافي. كما يُنصح أن تتضمن معادن ثمينة كالذهب والبلاتين و سلع استراتيجية عالمية.
- يُنصح أن تكون نسبة السيولة التي أوردناها في هذه الدراسة من باب الارشادات لا التعليمات، وذلك حتى يتم تكيف البنوك معها وتقييم تجاوبها. وكذلك ملاحظة التأثير على الجهاز المصرفي والاقتصاد بشكل عام، ومن ثم يمكن الوصول الى النسب المثلى لحين تحويلها الى تعليمات تنقيد بها البنوك.

انتهت الدراسة